

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح التوجيهي الثاني

الشرع في إنجاز تقييم

لحاجيات مشروع تمهيدي

ملخص

- من شأن تقييم الحاجيات أن يبين ما إذا كان مشروع من المشاريع قابلاً للحياة، وما إذا كان سيلقى الدعم الكافي محلياً.
- ضماناً لمصداقية أي تدخل، ينبغي لتقييم الحاجيات أن ينطلق من الأولويات المحلية ويؤدي إلى نتائج عملية.
- يتعين على المكلفين بتقييم الحاجيات أن يكونوا على دراية بوضعية حقوق الإنسان في البلد المستهدف والمؤسسات السجنية، ويتزودوا بالمعلومات الأساسية حول النظام القضائي الجنائي.
- في البلد المستهدف، يجب جمع المعلومات حول المنظومة القانونية، نزلاء المؤسسات السجنية، نظام الوظيفة العمومية، الميزانية ومستوى الدعم المقدم من طرف المجتمع المدني، إلى جانب المخاطر المحتملة.
- يجب القيام بزيارات للمؤسسات السجنية، يتم خلالها تقييم العلاقات بين الموظفين وإدارة المؤسسة السجنية، من جهة، وبين الموظفين والسجناء، من جهة أخرى، إلى جانب مؤهلات الموظفين، ومدى تجاوب إدارة المؤسسة السجنية مع التأثيرات الخارجية، وإمكانيات البناءات.
- ينبغي تقييم سبل ضمان الاستمرارية قبل أي التزام.

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية. وجميع هذه المقترحات التوجيهية:

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
كوليج
لنندن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

تنطلق العديد من مشاريع الإصلاح السجني بزيارة تهدف إلى تقييم مدى قابلية أي تدخل للحياة والاستمرارية، وتقديم التوصيات للحكومة المضيئة والجهة الممولة. وترمي هذه الزيارات إلى ما يلي :

- التأكد مما إذا كان المناخ السياسي يساعد على صياغة برنامج للإصلاح السجني أيا كانت طبيعته؛
- التأكد من مستوى الدعم الفعلي للإصلاح؛
- تقييم إمكانية حشد الدعم والحفاظ عليه على المدى الطويل؛
- تحديد الجهات التي ستلعب دورا فاعلا وأساسيا في المشاريع الإصلاحية أو الأنشطة الهادفة إلى خلق مناخ مناسب للإصلاح؛
- التأكد من مستوى تلاؤم أولويات الدولة المضيئة مع أولويات الجهة الممولة بشكل يتوج بمشروع واقعي.
- تقديم مقترحات فيما يخص الأنشطة المرتبطة بالإصلاح السجني

المصادقية

قد تعتمد الجهات المتبرعة أحيانا إلى طلب دراسات تقييمية للحاجيات، غير أنها لا تفرق بأنشطة فعلية بعد صدورها. فقد تخلص بعد الدراسات التقييمية للحاجيات إلى اقتراح أنشطة قد تعتبرها الدولة المضيئة للمشروع هامشية هزيلة مقارنة مع مشاكلها وأزماتها الراهنة. فإذا تم مثلا إقران دراسة تقييمية من هذا القبيل باقتراح دورة تكوينية لمدة أسبوع وزيارة دراسية لدولة غربية لفائدة المسؤولين السامين، أو حفظ الأرشيفات السجنية في برنامج معلومات، فقد تعتبر إدارة السجن ذلك بمثابة تغاض عن المشاكل الحقيقية التي تواجهها يوميا مثل تعطل أنظمة المياه وقلة الأدوية واستفحال الفساد أو ثقافة العنف.

” دعا سكرتير الإدارة السجنية بولاية ساو باولو أكثر من 80 مدير مؤسسة سجنية لمقر السكرتارية وسط مدينة ساو باولو. وتعادل الولاية إسبانيا من حيث المساحة، كما أن العديد من المدراء قدموا من الخارج عبر رحلات دام بعضها أزيد من 8 ساعات. وقد تميز الشهر المنصرم بغليان لم يشهد نظيره، على إثر "التمرد الضخم" (mga rebelli) في 18 فبراير والذي قاده 27,000 سجين في 25 سجنا بـ 22 مدينة عبر الولاية. وقد قتل 19 شخصا وأخذ أكثر من 7,000 كرهائن منهم 2,250 مدنيا ممن تصادف تواجدهم هناك من أجل الزيارات العائلية. وعن أحداث العنف هذه، والسهولة التي نظم بها السجناء أحداث الشغب ونسقوها، اتهم الكوموندوقد العاصمة الأول (PCC) موظفي السجن بالتواطؤ بعد أن سمحوا للنزلاء باستعمال الهواتف النقالة. وهكذا فإن مدراء السجناء اللذين ما فتئوا يواجهون التحديات اليومية المرتبطة بتسيير سجون فهم يعانون كذلك شح الموارد والاكتظاظ الشيء الذي يجعلهم يجدون أنفسهم اليوم في حرب مع العصابات المنظمة التي اخترقت النظام السجني واستأثرت به.“

People' Palace Productions, Staging Human Rights 2001¹

من أجل دعم مصداقية الجهات الزائرة، يستحسن التزود بأكبر قدر ممكن من معلومات حول البلد والنظام السجني والاستعداد القبلي للإنصات لتصور موظفي السجن لمشاكلهم والحلول التي يقترحونها لها.

” ناذرا ما تحظى مشاريع الدعم ذات التمويل والتصميم والتسيير الأجنبي بدعم وانخراط حقيقي من لدن السكان حتى في الدول المستفيدة.“

Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad 1999²

المعلومات التي يجب التأكد منها قبل الزيارة

هناك قسط واسع من المعلومات المتوفرة للعموم حول الأنظمة السجنية، يمكن الحصول عليها بشكل سهل، وبالتالي يمكن تكوين نظرة عن البلد المزمع زيارته قبل الزيارة التقييمية.

وضعية حقوق الإنسان بالسجون

تشمل التقارير السنوية التي تنجزها وزارة الخارجية الأمريكية (www.state.gov) ومنظمة العفو الدولية (www.amnesty.org) حقوق الإنسان وتطبيقاتها في جميع الدول، وتتوفر حسب الإمكان على معلومات عن السجون وعن مستويات احترام حقوق الإنسان بشكل عام. كما أن الاتحاد الدولي بهلسنكي (www.ihf.org) والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان (www.hrw.org) تصدران تقارير عن أوضاع السجون في دول معينة من حين لآخر. وتستند تقارير المنظمة الدولية لحقوق الإنسان في تقاريرها إلى المرجعيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بينما تصدر وزارة الخارجية البريطانية تقريرا سنويا في نفس المجال (www.fco.gov.uk).

بالنسبة للدول المنتمة لمجلس أوروبا، تقدم تقارير لجنة محاربة التعذيب والمعاملة أو العقاب غير الإنساني أو المهين (www.cpt.coe.int) معلومات جد مفصلة تشمل البنية الأساسية للنظام السجني في البلدان التي تتم زيارتها، إلى جانب مكامن النقص العامة وزخم من التفاصيل عن السجون الخاصة التي يزورها الوفد، فضلا عن معلومات مفيدة عن معاملة الشرطة للمتهمين.

ويتوفر مشروع منظمة الصحة العالمية (أوروبا) المتعلق بالصحة داخل السجون، والذي يضم 28 دولة عضوا، على ما يلزم من معلومات عن العناية الصحية في السجون ببعض البلدان (www.hipp-europe.org).

معطيات أساسية حول النظام السجني وطبيعة العمل بالعقوبة الحبسية

تصدر وزارة الداخلية (إنجلترا وبلاد الغال) قائمة بنزلاء السجون في العالم (www.homeoffice.gov.uk/rds) تضم معلومات حول نزلاء السجون ومعدلاتهم في جميع بلدان العالم، مصحوبة بتحليل على مستوى كل إقليم. كما يقدم المركز الدولي للدراسات السجنية بدوره في إطار نشرته المتعلقة بأوضاع السجون عبر العالم معلومات حول الأنظمة السجنية عبر العالم، مع تصنيف دقيق للسكان السجنية ومعلومات مفصلة عن النظام السجني، فضلا عن مقارنة بين المعطيات المتوفرة حول استخدام العقوبة الحبسية. ويتوفر إلى جانب ذلك على جداول تقدم أكبر وأصغر المعدلات المتعلقة بنزلاء المؤسسات السجنية، والنسب المتعلقة بكل من الطاقة الاستيعابية للسجون وحجم المعتقلين احتياطيا ومعدل النساء السجينات والسجناء الأجانب.

وتتوفر العديد من الوزارات في مختلف البلدان والإدارات السجنية على مواقع إلكترونية خاصة تقدم نظرة مفصلة عن أنظمتها السجنية. ويمكن الوصول إلى معظمها من خلال النشرة المتعلقة بأوضاع السجون عبر العالم. وتقدم جمعية السجناء في الخارج (Prisoners Abroad) (www.prisonersabroad.org.uk)، وهي مؤسسة خيرية بريطانية، المعلومات والإرشادات والمساعدة للسجناء البريطانيين في الخارج وعائلاتهم وأصدقائهم والسجناء المفرج عنهم الذين يسعون للاستقرار مجددا بالملكة المتحدة.

المعلومات حول مستويات الفساد

ليس من السهل الحصول على بعض المعلومات المحددة حول الفساد في الأنظمة السجنية، غير أن منظمة ترانسبارنسي الدولية (www.transparency.org) (Transparency international) تقدم صورة عامة عن مدى احتمال حصول الفساد في بلد معين، مما يسمح باستنتاج مستوى انتشار الفساد في النظام السجني من خلال الوضعية العامة المسجلة بخصوص الفساد في هذا البلد. ويعتبر التقرير العالمي حول الفساد (Global Corruption Report) وبيان التصورات الخاصة بالفساد (Corruption Perceptions Index) من المصادر المفيدة في هذا الشأن.

إن التقارير الصحافية حول ما تقوم بتغطيته وسائل الإعلام من قضايا مستجدة خاصة بالسجون تقدم فكرة جيدة عن التطورات الراهنة في هذا المجال. وتتوفر بعض البلدان على صحف ناطقة بالإنجليزية كما هو الشأن بالنسبة لـ Japan Times أو Moscow Times. كما يعتبر موقع هيئة الإذاعة البريطانية www.bbc.co.uk/news من المصادر المهمة التي توفر معلومات مفيدة حول القضايا المستجدة.

تدخلات أخرى من جانب الفاعلين الدوليين

قد تشعر السلطات المسؤولة بالبلد الذي يجري به تقييم الحاجيات أن من غير مصلحتها تقديم كافة المعلومات لباقي الجهات والمانحين الدوليين وبرامجهم المتعلقة بالإصلاح السجني، وربما قد لا يتوفرون على فكرة متكاملة عن الموضوع. ولتفادي الصدام أو التكرار، يتعين البحث عن مثل هذه المعلومات. وفي ما يلي بعض المنظمات التي يمكن أن تكون معنية بالموضوع:

- الأمم المتحدة: بما في ذلك مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHCHR)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDDP)، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)، ومعهد الأمم المتحدة لبحار الجريمة ومعاملة السجناء بأمريكا اللاتينية (ILANUD).
- الهيئات الأوروبية: مجلس أوروبا (The Council of Europe)، ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والاتحاد الأوروبي.
- بعض الهيئات الدولية الأخرى: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومعهد راوول والينبرغ (Raoul Wallenberg Institute) بالسويد.
- الهيئات الأمريكية: منظمة دول أمريكا (OAS)، واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (Inter-American Commission on Human Rights).
- الهيئات الإفريقية: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- الأقسام الحكومية للمساعدة الدولية: تتوفر العديد من الحكومات على أقسام للمساعدة الدولية. وغالبا ما تتوفر على مواقع إلكترونية تقدم معلومات حول المشاريع التي تدعمها، ونذكر من بينها www.usaid.gov، و www.dfid.gov.uk، و www.ausaid.gov.au، و www.acdi-cida.gc.ca، و www.sida.se، ثم www.danida.dk.

تقييم الحاجيات في البلد المعني

جمع المعلومات حول المنظومة القانونية

بعد عدد نزلاء السجون ووضعهم وطريقة تسيير السجن من الأمور التي لها ارتباط وثيق بالإطار القانوني. وسيستدعي الأمر تجميع المعلومات حول نوعية النظام القانوني، ومدى الفراع القانوني وحدود الصلاحيات المخولة لاختلاف السلطات.

قانون المسطرة الجنائية

يكتسي قانون المسطرة الجنائية أهمية خاصة لكونه يحدد:

- الجهة المسؤولة عن إصدار قرار الاعتقال الاحتياطي.
- مدة الاعتقال الاحتياطي.
- مدى الصلاحيات المخولة للسلطات السجنية لمطالبة المحكمة بالإفراج عن الأشخاص الموجودين رهن الاعتقال الاحتياطي.
- طبيعة ظروف اعتقال الأشخاص الموجودين رهن الاحتجاز الاحتياطي.

يمكن أن يكون لقانون المسطرة الجنائية وقع مهم على حجم نزلاء المؤسسات السجنية وطبيعة المعاملة التي يتلقاها السجناء الموجودون رهن الاعتقال الاحتياطي.

إذا كان النواب العامون يتوفرون على الحق في تحديد من يحق للسجناء أن يتواصلوا معه، فقد لا يكون بمستطاع السلطات السجنية تنفيذ الإصلاحات التي تبدو بديهية مثل السماح للأشخاص المعتقلين في إطار

الاعتقال الاحتياطي بالخروج من الزنازن المكتظة إلى أروقة السجن الرحبة قصد المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، أو تمكينهم من التواصل مع أسرهم.

المعلومات المتعلقة بمساطر الأحكام

نادرة هي المقترحات الحساسة التي يمكن تقديمها حول إصلاح نظام من الأنظمة السجنية دون فهم الخصائص والجزئيات الدقيقة المتعلقة بنزلاء السجون. فإن كانت السجون تحوي عددا كبيرا من ذوي المخالفات البسيطة ومن المتخلفين عن أداء الغرامات الذين لا يشكلون أي خطر على الأمن، فإن الحل الإصلاحي سيكون مختلفا عما سيتطلبه الأمر لو أن السجون كانت تضم العديد من أعضاء عصابات الجريمة المنظمة والأشخاص المحكومين بسبب مخالفات عنيفة.

فلا بد إذن من التوفر على معلومات أساسية حول مساطر إصدار الأحكام من أجل التأكد مما إذا كانت المحاكم تتوفر على مجموعة متعددة من الخيارات أم أن العديد من المدانين يتلقون عقوبة سجنية أو غرامة، ومعرفة عدد الذين لا يتمكنون من الأداء فيضطرون لقضاء عقوبة حبسية. ويجب أن تبين المعلومات المطلوبة ما يلي:

- نسبة السجناء الموجودين رهن الاعتقال الاحتياطي.
- نسبة السجناء المحكوم عليهم بسبب مخالفات خطيرة و/أو عنيفة.
- عدد السجناء المسجونين بسبب تخلفهم عن أداء الغرامة.
- مدة العقوبات.

من خلال هذه المعلومات، يمكن تكوين صورة عن المستوى المطلوب من حيث الأمن ومستوى ونوع الموظفين الواجب تشغيلهم.

القوانين والتشريعات المتعلقة بالسجون

غالبا ما تكون التشريعات والقوانين المتعلقة بالسجون متجاوزة، حيث تعود أحيانا إلى العهد الاستعماري ونادرا ما يتم احترامها. وربما يضم موظفو السجون بين صفوفهم العديد من لم يسبق لهم أن اطلعوا على أية تشريعات أو قوانين. وبالمقابل، فإننا نجد في بلدان أخرى أن النظام السجني منضبط للقانون بشكل كلي وأن الموظفين يستندون إلى القانون في قراراتهم اليومية. في مثل هذه الظروف، سيتطلب الأمر مجرد إصلاحات بسيطة على مستوى تغيير القوانين أو بإصدار مرسوم على الأقل. فلا يمكن صياغة مشروع بدون فهم موقع القانون في الأسلوب الذي تشتغل به الإدارة السجنية.

جمع المعلومات حول المنظومة الإدارية والمالية

التوظيف والتشغيل في الوظيفة العمومية

سيتأثر مستوى ونوعية مستخدمي السجون وظروف تشغيلهم بالبنية السائدة في الوظيفة العمومية. فلا بد من التزود بالمعلومات المتعلقة بالقواعد السارية على الخدمة العمومية والمواصفات المطلوبة، والمساطر المعتمدة في التوظيف والترقية من أجل فهم إمكانيات الإصلاح والعوائق التي تقف أمامه. فمن المهم أن يتم تقييم مدى قوة الأخلاقيات الجاري بها العمل في الوظيفة العمومية. ففي العديد من البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط، تتوفر المؤسسات السجنية على رصيد من الخدمة العمومية بإمكانه أن يستثمر كقاعدة جيدة من أجل التطور الإيجابي.

في العديد من البلدان لا تدخل الأنظمة السجنية ضمن الوظيفة العمومية المدنية، حيث يتم تسييرها كجزء من الجيش أو الشرطة (المقترح التوجيهي السابع).

المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية

تواجه السجون في جميع دول العالم تقريبا مشاكل متعلقة بالموارد. فإما أن الميزانيات غير كافية أو أنها لا تنفذ من طرف الحكومة المركزية. وغالبا ما يتم إدراج ميزانيات السجون كفرع من ميزانية وزارية أكبر. فمن المهم أن يتم تحديد حجم النفقات التي يكلفها النظام السجني وما إذا كانت هناك أموال مرصودة للإصلاح السجني ومن يتوفر على صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات.

عند تلقي طلب بالمساهمة في إصلاح سجن معين، يكون من الضروري تحديد الدافع الكامن وراء هذا الطلب. هل هو نابع من رغبة في تفادي الانتقادات الداخلية أم عن سعي إلى كسب القبول لدى هيئة من الهيئات الدولية مثل مجلس أوروبا أو الاتحاد الأوروبي؟ أم أن هناك حكومة جديدة أو وزير جديد يشرف على النظام السجني؟ ثم هل تستجيب الحكومة إلى ضغوط البرلمان والمجتمع المدني أو وسائل الاعلام؟ وهل حصلت هناك فضيحة مثل هروب جماعي أو أحداث شغب أو تفشي مرض معدٍ؟

ما مدى صحة الطلب؟ وما هو المصدر المحتمل لدعم برنامج معين للإصلاح السجني؟ ثم هل هناك حزب سياسي أو فريق برلماني من شأنه أن يؤيد هذا الإصلاح؟

” أخيراً، فعند مواجهة نتائج مقلقة على المستوى الصحي والتربوي، لاسيما عند الفئات الفقيرة، فلا بد من الدعوة إلى حل يستهدف السبب المباشر للمشكلة. فلماذا لا يتم توزيع كميات إضافية من فيتامين (أ) ومعالجة الأطفال ضد الديدان الطفيلية وتكوين مدرسي بشكل أفضل؟ ولماذا لا يتم صياغة "حد أدنى" من التدخلات الطبية لفائدة كل فرد؟ فرغم القيمة الكبرى لكل تدخل، فإن الدعوة إلى التدخلات لوحدها لن تفيد في معالجة المشاكل المؤسساتية الجوهرية التي استدعت اللجوء على هذه التدخلات. فالعائق الأهم ربما لا يكمن في الافتقار إلى المعرفة اللازمة حول الحل التقني المناسب، إذ المطلوب هو مجموعة من الإلتزامات المؤسساتية التي ستشجع صناع القرار السياسي والممولين والمواطنين على تبني الحل وملاءمته مع الظروف المحلية.”

البنك العالمي، التقرير العالمي حول التنمية لسنة 2004³

تعتبر هيئات المجتمع المدني أهم المناصرين للتغيير إلى جانب كونها المصدر الأول للمعلومات حول النظام السجني والأسلوب الفعلي الذي يشتغل به.

تتمتع المجموعات الدينية دائماً على إمكانية ولوج السجون والتواصل مع أفراد من السجناء على المدى الطويل ويمكنها بذلك أن تكون مصدراً جيداً للمعلومات حول الوضع الحقيقي للسجناء وموظفي السجون. ويمكن لهذه الهيئات أن تعترض على السعي المحتمل للسلطات السجنية إلى تقديم صورة إيجابية عن النظام السجني للزوار الأجانب. ومن شأن التحديث إلى أسر السجناء أن يكون مصدراً مهماً للمعلومات في هذا الباب أيضاً.

” في الأنظمة الكليانية وشبه الكليانية، لا سبيل لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية إلا بوجود قنوات و"منافذ" يمكن استغلالها.”

OECD, Evaluation of programmes promoting participatory development and good governance 1997⁴

لا بد كذلك من التأكد مما إذا كانت هناك قوى نافذة معترضة للإصلاح، وتحديد تلك الموجودة منها، وتقييم سبب معارضتها، وما يمكن عمله من أجل مساعدتها على تغيير موقفها. كما يجب تقييم وسائل الإعلام ومدى مناهضتها أو تأييدها لمشاريع الإصلاح.

” بإمكان فرق التقييم أن تحدد مثلاً على المدى القصير ما هي المؤسسة العمومية التي تعرف أكبر قدر من التجاوزات؟ وما هي التحسينات المستعجلة المطلوبة، ومع ذلك فغالبا ما تعجز عن معرفة مدى مصداقية تزكية الأشخاص الرئيسيين في هذه المؤسسات لمشروع من مشاريع العون، ومن تحتمل معارضته للمشروع؟ كيف سيقوم بذلك؟ وما مصير المجهودات الإصلاحية السابقة.”

Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad 1999⁵

من المهم التزود بقدر من المعلومات حول تاريخ النظام السجني وأصوله. هل هو إرث استعماري مبني في أصله على نظام قوة استعمارية مثل بريطانيا أو البرتغال أو فرنسا أو إسبانيا؟ هل هو نابع من ماضٍ عسكري كانت السجون فيه وسيلة يستخدمها نظام ديكتاتوري عسكري للتحكم في زمام الأمور؟ أم أن السجون كانت مرتبطة في الماضي بالشرطة والسلطات المكلفة بالمتابعة؟ وما مدى تفتحه على الأشخاص القادمين خارجه؟

يجب القيام بزيارات لمجموعة من السجون، بما فيها سجون الاعتقال الاحتياطي، وتلك الخاصة بتنفيذ العقوبات، وتلك المخصصة للنساء والأطفال. وينبغي الحرص على ألا تكون هذه الزيارات مجرد زيارات سياحية تقتصر على المرافق التي تحددها السلطات، كما يجب فتح نقاشات مع الموظفين على جميع المستويات ومع جميع السجناء. ولا بد من بذل جهود من أجل تقييم طبيعة العلاقات القائمة بين الموظفين والسجناء. وفي ما يلي بعض المؤشرات التي يمكن اعتمادها في هذا الباب :

- هل تسمح الجهات المعنية بإجراء حوار منفرد مع السجناء؟
- إلى أي حد يتحدث السجناء بحرية خلال الحوارات الجماعية التي يتم تنظيمها؟ هل هناك ما يدل على قدرتهم على التحدث أم تم اختيار متحدث باسمهم مسبقاً هو من يجيب على جميع الأسئلة؟
- هل هناك سجناء يعرفهم الموظفون بالاسم؟ وهل يدخل معهم السجناء في حوارات بمحض إرادتهم؟

يجب بذل مجهود لتحديد نسبة السجناء المنتمين للأقليات العرقية والثقافية والدينية، إلى جانب عدد المصابين بأمراض عقلية أو غيرها من الخصائص التي يمكن أن تشكل حالة من حالات الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة وهشة.

هناك العديد من الأنظمة السجنية التي تكون لديها سياسات ومخططات وبرامج ومشاريع إصلاحية غالباً لا يتم تنفيذها بشكل كامل. فربما يكون تقييم الحاجيات قد أنجز غير أن التوصيات التي جاء بها قد تبقى حبيسة الرفوف. فمن الجدي أن يتم الاستفسار عن المخططات والبرامج الراهنة وعن سبب الصعوبات التي تعترض سبيل تنفيذها. فقد تكون لدى مسؤولي النظام السجني إصلاحات معينة كانوا يرغبون في إنجازها منذ سنوات غير أنهم غير قادرين على ذلك. فمن شأن التعرف على مثل هذه الإصلاحات واعتمادها في صياغة برامج، إن كانت عملية، أن تضمن الانخراط المباشر للجهات المحلية المعنية في المشروع.

” لا يمكن لأي برنامج دعم يتم إعداده وفرضه من طرف جهة خارجية أن يستقيم ويساهم في إحداث التغيير المنشود ويستمر العمل به بعد مغادرة الجهة التي تقدم الدعم. إلا إذا تمت مراعاة منظور المستفيدين بل العمل بتوجيهاتهم. فهذه نقطة مبدئية كما أنها مطلب عملي من أجل دعم نجاح في مجال حقوق الإنسان. فهذا هو السبب الأساسي للعمل بمنظور المستفيدين وجعله في صميم أي تحليل لمثل هذه البرامج.”

International Council for Human Rights Policy, Local Perspectives : Foreign Aid to the Justice Sector 2000⁶

تدبير الأخطار

جميع مشاريع الإصلاح السجني تحتمل الفشل. وقد يعود سبب الفشل إلى التقييم الأولي الضعيف للمشاكل، أو لتغيير الحكومة أو تغيير على مستوى كبار المسؤولين في الإدارة السجنية مع يتبع ذلك من تغيير التصورات في ما يتعلق بالأولويات أو احترام حقوق الإنسان. فالإصلاح السجني قد يكون صعباً جداً في حالات وقوع حدث بارز مثل اندلاع احتجاج شعبي كبير أو مقتل أحد حراس السجن

وقد تتم نسبته إلى حركة تعطي مزيداً من الحقوق للسجناء. ومع ذلك، ومن أجل الإعداد الجيد للمشاريع، فلا بد أن يُراعى فيها احتمال العقاب وتكون مرنة بما فيه الكفاية لتستوعب التعديلات المحتملة على مستوى المخططات.

البحث عن حلول غير مكلفة

- غالباً ما لا تتوفر الإمكانيات المادية للمشاريع، مما يتطلب البحث عن حلول قليلة التكلفة. ويمكن القيام بإنجاز ذلك بعدة طرق :
- تقييم الموارد المتاحة للمرافق القائمة مثل المساحة التي يمكن استغلالها لتوفير الغذاء للسجناء والموظفين.
 - تحديد منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات الحكومية التي قد تبدي استعداداً لتقديم بعض الدعم للسجون.
 - تقييم قابلية الموظفين ليكونوا أكثر من مجرد حراس ومدى استعدادهم للانخراط في مجموعة كبيرة من الأنشطة إلى جانب السجناء باعتماد مهارات السجناء كلما كان ذلك ممكناً.

البحث عن التنفيذ المستدام

- تتمثل الدعائم التي يقوم عليها استمرار التنفيذ على ما يلي :
- التزام الدولة على المدى البعيد باحترام حقوق الإنسان؛
 - آليات على مستوى القوانين والبرلمان والمجتمع المدني من لضمان استمرارية مراقبة احترام حقوق الإنسان وإعداد تقارير في هذا الشأن.
- يجب أن يشمل تقييم الحاجيات قياس قوة هذه الدعائم والعمل من أجل التخطيط لتدبير مشروع مستقبلي يهدف إلى دعم وتطوير هذه الآلية البعيدة المدى.

إحالات

1. Staging Human Rights 1: Interim Report, People_s Palace Productions, Queen Mary, University of London, May 2002
2. Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 1999, p.260
3. World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People, World Bank, 2004, pp.11-12
4. Evaluation of programmes promoting participatory development and good governance, Organisation for Economic Co-operation and Development, 1997, p.79
5. Thomas Carothers, Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 1999, p.262
6. Local perspectives: foreign aid to the justice sector, International Council on Human Rights Policy, 2000, p.9



وزارة الخارجية
المهبطية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
تلفون: 0044 (0)20 7848 1922
الفاكس: 0044 (0)20 7848 1901
البريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk
www.prisonstudies.org
26-29 Drury Lane
London WC2B 5RL
© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
لدراسات السجنية